وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــــــــــــــــة بابل
كليـــــــــــــــة الإدارة والاقتصاد
قســـــــم العلوم المالية والمصرفية

مخاطر السيولة وأثرها على البنوك التجارية

بحث مقدم الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بابل وهو جزء من متطلبات نيل شـــهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بحث تقدمت به الطالبة
كوثر حيدر فرحان

باشراف
م.م مثال كريم كاظم الزبيدي

1445 هـ

2024 م

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

﴿نَرْفَعُ دَرَجاتٍ مِن نَشاءُ وفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

سوره يوسف - آيه (٧٦)

الاهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً على البدء والختام

((وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) .

إلى الذي زين أسـمي بأجمل الألقاب، الى من غرس في روحي مكارم الأخلاق، وسندي

وقوتي وملاذي بعد الله... (والدي)

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضـنني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها ... (والدتي)

إلى ضلعي الثابت وأمان ايامي الى ملهمي نجاحي إلى من شد الله بهم عضدي ...(أخي واخواتي)

إلى رفيق روحي إلى من أخذ بيدي نحو ما أريد، الكتف الذي استندت عليه حين خذلتني قدماي... (زوجي)

إلى من حلّت بركة وجوده في حياتي، ومن ملأت ضحكاته الجميلة عمري إلى قره عيني ... (ابني)

وأحب ان اختم الإهداء إلى من مدت أيديهم في أوقات الضعف إلى صـديقات الرحلة والنجاح إلى من وقفن بجانبي كلما اوشـكت ان أتعثر دمتن لي حباً وسنداً ...(بنين مهدي، بنين حسين)

الحمد لله رب العالمين والصــلاة والســلام على أشــرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله اجمعين وبعد

يســرني ويشــرفني أن أتقدم بوافر الشــكر والتقدير الخاص الذي أتوجه به

إلى أســتاذتي الفاضــلة (م.م مثال كريم كاظم الزبيدي) التي لم تدخر جهداً في مســاعدتي لإنجاز هذا البحث من خلال نصــحها وإرشادها والمتابعة التي قامت بها من أول الى أخر البحث فجزاها الله كل خير

وختاماً أحب أن أتقدم بالشــكر والامتنان إلى جميع من قدموا لي المساعدة والدعم أثناء دراستي وأثناء مواجه

كل الصعوبات والتحديات التي رافقت رحلتي الدراسية.

فلكم مني جزيل الشكر .....

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	I
الاهداء	II
الشكر والتقدير	IV
جدول المحتويات	V
المستخلص	1
المقدمة	2
الفصل الأول • منهجية البحث	5-3
الفصل الثاني • المبحث الأول والمبحث الثاني	16-6
المبحث الأول مفهوم المخاطر	8-7
أسباب مخاطر السيولة	9
لجنة بازل ومخاطر السيولة	10
مؤشرات مخاطر السيولة	11
المبحث الثاني البنوك التجارية	13-12
خصائص البنوك التجارية	14
أنواع البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي	16-15
الفصل الثالث • المبحث الأول • المبحث الثاني • المبحث الثالث	38-17
المبحث الأول خطوات تقوية إدارة المخاطر	18
أسباب صعوبة إدارة مخاطر السيولة	19
المبحث الثاني	21-20

مقدمة عن مصرف بغداد	
تحليل مؤشرات السيولة المصرفية	31-21
المبحث الثالث **تحليل مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية**	37-32
الفصل الرابع **الاستنتاجات والتوصيات**	45-41
الاستنتاجات	43-42
التوصيات	45-44
المصادر	48-46

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	نسبة الرصيد النقدي	22
2	نسبة التوظيف	25
3	نسبة السيولة القانونية	27
4	بيانات مصرف بغداد لاستخراج نسبة السيولة %	29
5	معدلات التغيير لإجمالي البيانات لسنة (2015- 2019)	30
6	الفرق بين الهيكل المكون لنسب السيولة	32
7	الموجودات النقدية على اجمالي الموجودات	34
8	الموجودات النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات	
9	اجمالي القروض والسلف على اجمالي الموجودات	36
10	بيانات مصرف بغداد لاستخراج نسب مخاطر السيولة	37
11	معدلات التغير لإجمالي البيانات لسنة (2015-2019)	38
12	الفرق الهيكل المكون لنسب السيولة	39

المستخلص: -

يهتم هذا البحث بتحليل مؤشرات مخاطر السيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة (2015-2019) اذ تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف على توفير الاحتياجات المالية. اي عدم قدرته على تسديد الالتزامات قصيرة الاجل وقد تم تحليل مجموعة من مؤشرات السيولة المصرفية منها (نسبة السيولة القانونية ،نسبة الاحتياطي القانوني ، الموجودات النقدية الى اجمالي الموجودات ، الموجودات النقدية، الاستثمارات على اجمالي الموجودات).

وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها ان الهدف الرئيسي من تحليل المخاطر المصرفية هو ايجاد السبل الكفيلة للحد من اثارها السلبية من اجل تلافيها واوصت الدراسة بضرورة ادراك المصارف الى ان الاهتمام بتحليل السيولة والمخاطرة معا من خلال المؤشرات التي اعتمدتها الدراسة يمكن ان يساهم في زيادة ثقة عدد من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على السيولة بنسبة معينة في المصرف وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية الشبه سائلة لضمان عدم التعرض الى اي ازمة سيولة تتولد عنها المخاطر التي تؤثر في عمل المصارف وقوة مركزها المالي.

المقدمة: -

يحتل موضوع مخاطر السيولة اهمية خاصة في المصارف التجارية ولاسيما في الاونة الاخيرة بعد حدوث الازمات العالمية التي ادت الى انهيار الكثير المصـــارف التجارية نتيجة المخاطر التي تواجهها المصارف.

وتعد المصارف التجارية احدى المؤسسات المالية التي تتركز انشطتها حول الوساطة المالية ودورها في تحريك العجلة الاقتصادية ، وهي تعد الوسيط المالي بين اصحاب الفائض واصحاب العجز فمن خلالها يتم تجميع المدخرات واستثمارها في مجالات مختلفة وفي اطار قيام المصارف باعمالها فانها تتعرض لانواع عديدة من المخاطر والتي تؤثر اما بشكل مباشر اوغير مباشر على ربحية المصارف.

ويعد القطاع المصـــرفي من اهم القطاعات المهمة في البلد اذ يشـــهد نموا ملحوظا في جميع مؤشراته مما يستدعي الحفاظ على هذا التطور وادارة مخاطر السيولة وعلاقتها مع المصارف التجارية العراقية اذ ان كل قطاع مصـــرفي لابد ان يتعرض للعديد من المخاطر التي قد تؤدي الى عدم اســـتقراره لذلك تهدف هذه الدراســـة الى تحليل مخاطر الســـيولة في المصـــارف التجارية العراقية، ان حالة العســـر وعدم توفر الســـيولة في المصـــارف ممكن ان يؤدي الى العديد من الصـــعوبات من اهمها عدم القدرة على تلبية احتياجات المودعين من الســـيولة الكافية. وقد تناول البحث اربعة فصـول يشـمل الفصـل الاول منهجية البحث والفصـل الثاني قسـم الى مبحثين الاول يتكلم عن مخاطر السيولة اما المبحث الثاني يتناول موضوع البنوك التجارية والفصل الثالث قسم الى ثلاث مباحث المبحث الاول تضـمن علاقة مخاطر السـيولة بالبنوك التجارية اما المبحث الثاني تضمن مقدمة عن مصرف بغداد وتحليل مؤشرات السيولة المصرفية والمبحث الثالث يتحدث عن تحليل مؤشرات مخاطر السيولة والفصل الرابع تضمن ابرز الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الاول

منهجية البحث

مشكلة الدراسة: -

من خلال دراسة واقع المصارف العراقية عموما وعينة موضوع البحث بشكل خاص تبرز مشكلة الدراسة من خلال الاتي:

1- **ماهية المخاطر الناتجة عن نقص او فائض السيولة على ربيحة البنوك التجارية**
2- **هل تعتمد المصارف على ادوات قياس مناسبة لمخاطر السيولة**
3- **تقدير المخاطر والتحوط منها بما لا يؤثر على ربحية المصرف**

اهداف الدراسة: -

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية:

1- **شرح مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها.**
2- **بيان اهمية التخطيط الجيد للسيولة في التاثير على نسب العائد لدى المصارف التجارية**
3- **التعرف على مخاطر السيولة مصادرها وكيفية ادراتها**

اهمية الدراسة: -

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعا يمس جوهر أعمال البنوك على مختلف مستوياتها، سواء كانت عامة أم خاصة، فهي تعمل في بيئة تتسم بالتطور واشتداد المنافسة، لذا وجب عليها البحث عن الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بإدارة أصولها وخصومها لتحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في تحقيق الأرباح دون المساس بقدرتها على تلبية متطلبات السيولة لمودعيها .

وتتجلى هذه في: كونها تتناول موضـــوعا حيوياً وهو العلاقة بين الســـيولة والربحية في البنوك التجـارية كونـه موضـــوع يهم كـل البنوك على اختلافهـا تزود ادارات البنوك بـاهم التحـديـات والصعوبات والمخاطر التي تواجه الاداء وكيفية التغلب عليها وتبرز الدراسة كفاءة او عدم كفاءة الادارة المصرفية في ادارة السيولة وكيفية استثمارها

فرضية البحث: -

هل المؤشرات المعتمدة في تحليل السيولة المصرفية لها القدرة على تغيير اتجاهات ومستويات المخاطرة وتحليلها في المصارف التجارية

الحدود الزمنية والمكانية: -

الحدود المكانية : -انطلقت الدراسة من مصرف بغداد استنادا الى التقارير السنوية للمصرف
الحدود الزمانية: - اعتمدت الدراسة في تحليل متغيراتها على سلسلة زمنية تمثلت في السنوات (2015- 2019).

الفصل الثاني

المبحث الاول

المبحث الثاني

المبحث الاول

مفهوم المخاطر

يعتبر موضوع المخاطر من:

1- اهم الموضوعات التي تشغل بال الكثير وخصوصا في السنوات الماضية اي بعد الأزمات التي حدثت في العالم.

2- اهم الأسباب والأمور التي تؤدي الى حدوث الأزمات هي تزايد المخاطرة وخصوصا المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف .(أبو حمد ، رضا صاحب ، 2002)

ان المخاطر هي ظواهر واحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلبا على استمرارية الوحدة الهادفة الى تحقيق رسالتها. المخاطر هي تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة حيث تكمن المخاطرة في امكانية انحراف التدفقات النقدية المتوقعة (سعيد ،عبد السلام لفته ،2013).

وفيما يلي اهم المخاطر التي تواجه المصارف: -

1- مخاطر الائتمان risk Credit .

2- مخاطر السيولة risk Liquidity .

3- مخاطر معدل الفائدة risk rate Interest .

4- مخاطر التشغيل risk Operational .

5- مخاطر رأس المال risk Capital.

6- مخاطر اخرى risks Other .

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الآجل ومخاطر طويلة الأجل، لابد من المصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم او في حصولهم على قرض اذا امام المصرف مصدران للسيولة هما:(سيد الهواري، القاهرة ، 1981)

1- الموجودات والمطلوبات

2- الاقتراض من الغير.

ان المصارف لا تستطيع تعظيم عوائدها او تعظيم سيولتها، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض، اي كلما ارتفعت السيولة لدى المصرف ارتفعت ايضا المخاطرة ويقابلها انخفاض في العائد لان اغلب الأموال لم يتم تشغيلها واستثمارها وبقيت لدى المصرف كأموال معطلة، وهذه بحد ذاتها مخاطرة على المصرف اذن ان المصرف في هذه الحالة سيواجه مخاطر التضخم، القيمة الزمنية للنقود، تعرضها للسرقة، زيادة الوعاء الضريبي،.)(رضا صاحب ابو احمد، الاردن، 2002) وكلما انخفضت السيولة لدى المصرف ارتفعت المخاطرة ايضا ويقابلها ارتفاع العائد في الغالب، لان غالبية الأموال تم تشغيلها من قبل المصرف وبذلك سوف يواجه المصرف مخاطر الافلاس وعدم قدرته على استغلال الفرص السانحة في السوق.(عبد الستار رجاء، 2002)

اي ان هناك عالقة عكسية بين السيولة وربيحة المصارف، فالسيولة ليست غاية بحد ذاتيا، إذا ان هناك نقطة توازن بين مقدار السيولة لدى المصرف وبين ما يحاول المصرف الوصول اليه من عوائد لذلك يجب عدم الانحراف عنيا بالزيادة أو النقصان.(د. فالح عبد الحسن ومؤيد عبد الرحمن،2000)

اسباب مخاطر السيولة: -

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في ادارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي او نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيســـر للميزانية العمومية مما يؤدي الى عدم توزان طبيعة المصــادر والاســتخدامات، وهناك عدة اســباب تؤدي لحدوث مخاطر الســيولة اهمها:-(مفلح عقل ،2005)

1- **عدم التوازن بين نمو الالتزامات المؤسسة واعباء خدماتها .**
2- **ضــعف تخطيط الســيولة مما يؤدي الى عدم التناســق بين الأصــول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق**
3- **ســوء توزيع الأصــول على الاســتعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي الى صــعوبة التحويل لأرصدة سائمة .**
4- **التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.**
5- **الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.**

لجنة بازل ومخاطر السيولة :-

أصدرت لجنة بازل في أيلول 2008 نشرة بعنوان "عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها". تضمنت هذه النشرة عدة فقرات تمثل أساساً إدارة مخاطر السيولة والتي تلزم المصارف بالاسترشاد بهذه الفقرات في إدارة مخاطر السيولة(موسى السعبري نوري، محمود ابراهيم، وغيرهم ،2012)

1- **على إدارة المصرف أن يوفر تدابير رصينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة، ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات المصرف ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة**
2- **على المصرف متابعة ومراقبة تعرضه لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أو ً بعين الاعتبار القيود الوحدات القانونية التابعة لو أو نشاطاته المختلفة.**
3- **على المصرف أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات**
4- **على المصرف إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة، وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وامكانية تنفيذ عليه.**
5- **على المصرف تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ولضمان بقاء الانكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به**
6- **على المصرف اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وادارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات**
7- **على المصرف أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوهات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر غير المضمونة للسيولة**

مؤشرات مخاطر السيولة: -

ان المؤشرات التالية تساعدنا في تشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسيا ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات الإيصال المعلومة إلى متخذي القرار وبإتباع سياسة من قبل المصرف وبتوجيه من قبل المصرف المركزي ليتمكن المصرف من مواجهة التزاماته تجاه الغير . ان مؤشرات قياس السيولة تعتمد عمى البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف ومن اهم هذه المؤشرات (هيئة الاوراق المالية العراقية)

1- **إذ تشير ارتفاع النسبة التالية الى انخفاض مخاطر السيولة عمى اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف والتي يواجه المصرف التزاماته المختلفة**

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد والارصدة لدى المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

2- **يشير ارتفاع المؤشر التالي إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار إن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسيولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة**

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

المبحث الثاني

البنوك التجارية

ماهية البنوك التجارية: -

يعتبر البنك التجاري نوع من انواع المؤسسات المالية التي يرتكز النشاط الخاص بها على قبول الودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم فهو يعتبر وسيط بين اولئك الذين يحتاجون الى تلك الاموال (منير ابراهيم هندي، 2014) على غرار إيجابية البنوك لصحاب الفائض و الاجر المالي ،فإن الاقتصاد من جهته يستفيد بدرجة كبيرة من وجود هذه البنوك(زينب حسين عوض الله،2000) :

- **لتفادي احتمال عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات لصحاب الفائض وأصحاب الاجر**
- **تسمح البنوك بتوفير الموال اللزمة للتمويل بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة وتمويلها بالقروض الكبيرة**

تعبئة الادخارات تقلص من اللجوء إلى الاصدار النقدي العديد ،مما يؤدي إلى حدوث التضخم ، لكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى ففالية البنوك في أدائها

نشأة البنوك التجارية: -

اذا بدانا البحث سنجد بان العمليات البنكية تعود إلى عهد بابل القرن الرابع قبل الميلاد و إلى الاغريق الذين عرفوا تبادل العملات وحفظ الودائع ،وخلال القرون الوسطى ،ظهرت عمليات المتاجرة بالنقود و قد بدأت هذه الاخيرة بفكرة الصراف الذي يكسب دخله عن طريق تبادل النقود و يرجع أصل كلمة Banque إلى الكلمة الإيطالية Banco ،حيث ظهر أول شكل من أشكال البنوك التجارية في الفترة الاخيرة في القرون الوسطى(احمد محمد غنيم، 2007) ، حيث شاعت فكرة قبول الودائع مقابل شهادات اسمية في أول الامر مقابل شهادات قابلة للتحول في الاخير ظهر ما يسمى بالشيك و النقود الورقية ،و قد أدى استمرار التطور إلى قيام الصيارفة باقتراض الغير اعتمادا على أموالهم الخاصة و على الاموال المودعة لديهم ،و أحيانا السماح للمودعين بسحب

أموال تتجاوز قيمة أرصـــدتهم (الســـحب على المكشـــوف) ، و هذا نظير فائدة يتلقونها من المقترضـــين ، الامر الذي إنشـــاء أول بنك حكومي في البندقية باســـم dihialt pizza delja Banco . أدى إلى إفلاس العديد من الصيارفة و إلى إنشاء بنوك حكومية للمحافظة على الودائع ،و في عام 1587 تم وفي عام1609 تم إنشاء بنك أمستردام و كان غرضه الساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع آخر ، و اجراء المقاصة بين الكمبيالات.(اسماعيل محمد هاشم، 2005) ومن بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد من البنوك تزداد تدريجيا و كانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها الافراد أوالعائلات ،و كانت القوانين تقضي بحماية المودعين حتى يمكن إرجاع الموال لصحابها في حال إفلاس هذه البنوك ،و بهذا أخذت وظائف البنوك تتطور و يمكن تلخيصها في(اكبر عمر محي الدين ،2009) ثم شـهدت القرون التالية تعديلات في قوانين إنشـاء البنوك ، حيث سمحت بتكوين بنوك بشكل شركات مساهمة و يرجع ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا ، مما أدى إلى نمو الشركات ، و قد تم تأسيس عدة بنوك وخلال هذه الفترة ظهرت البنوك المتخصـــصـــــة في منع الائتمـان لقطـاع معين كـالقطـاع العقـاري و الز ارعي والصناعي.(الجيلاوي ، جامعة الجزائر، 2000).

هناك تعاريف عدة للبنوك و لعل أهمها ما يلي : -

- البنك مؤسـسـة مالية تنصـب عملياته الأسـاسـية على تجمع النقود الفائضـة عن حاجة الجمهورية ، ، اومؤسسات العمال ،أو الدول بغرض إقراضها للاخرين رفق أسس معينة أو اســتثمارها في أوارق مالية محددة و هو يقترح جملة من الخدمات لزبائنه و يضـــمن تسيير وسائل الدفع لحسابهم فالبنك يلعب دو ار اقتصاديا في غاية الأهمية ، حيث يضمن تمويل الاقتصاد بامتلاكه إمكانية توفير النقود.(د. خالد امين ،عمان،2000)
- البنك عبارة عن مؤسسة مالية ،فهو المكان الذي يتلقى فيه عرض النقود بالطلب عليها
- يمكن تعريف البنك على أنه مؤســســـة مالية و بســيطة تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة ،القصيرة ،المتوسطة 2،وطويلة الجل ' في كل من سوقي النقد و المال ، كما أنها تؤدي دور الوسيطين المقترضين يهدف إلى تحقيق الربح.(خالد امين عبد الله ،2004)

خصائص البنوك التجارية: -

للبنوك التجارية ثلاث مميزات هامة تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية و التي تؤثر على السياسات الخاصة بالنشطة الرئيسة التي يمارسها البنك التجاري و هي:

1- المرجعية : -

يكون الجانب الكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة ، المتمثلة في الفوائد على الودائع و هذا يعني أن الارباح تجعل البنوك أكثر تأثرا بالتغيير في ايراداته و ذلك بالمقارنة مع المؤسسات المالية ومؤسسات الاعمال الاخرى ، و إذا كان البنك يعتمد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد المالية ، فإنه يتعرض لبعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزامه بدفع فوائد عليها ،سواء حقق أرباح أو لم يحقق .

2- السيولة: -

يتمثل الجانب الاكبر من موارد البنك المالية ، من موارد تستحق عند الطلب ، ومن هنا تم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة ، و تعد الصفة من أهم الصفات المميزة للبنك التجاري عن المؤسسات المالية الاخرى فبمجرد الشاعة عن عدم توفر السيولة الكافية ، لدى البنك تتزعزع الثقة لدى المودعين و يدفعهم لسحب أموالهم مما قد يؤدي إلى إفلاس البنك(رشاد العصار ،رياض حلبي ، 2000).

3- الامان: -

يتسم البنك بصغر رأس ماله بالودائع و هذا يعني صغرها من الامان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم فالبنك لا يتحمل خسائر تزيد عن راس ماله و إذا ازدادت الخسائر عن ذلك فإن البنك يتعرض للإفلاس.(رعد حسن الصرف، 2007)

بهذه السمات الثلاثة تسعى البنوك إلى ثلاث أهداف(زياد رمضان، 1997): -

- **تحقيق أقصـــى ربحية من خلال زيادة الايرادات ،طالما أن الجانب الاكبر من التكاليف هو النوع الثابت :وأن أي انخفاض في الايرادات يكلف انخفاض في الارباح.**
- **اجتناب التعويض إلى الانخفاض في السيولة و ذلك لعدم التأثير على ثقة المودعين؛**
- **تحقيق أكبرعدد ممكن من الامان للمودعين على أســاس أن راس المال الصــغير لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة.**

أنواع البنوك التجارية و هيكلها التنظيمي: -

تتعدد البنوك بتعدد أنواع أعمالها المصرفية ، و بتعدد الأنظمة الخاضعة لها و تختلف من بلد لخر حسب اختلاف المتطلبات الاقتصادية(سمير محمد عبد الازيز،2011) فيما يلي:

أنواع البنوك التجارية:

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى خمسة أنواع وفقا لحجم نشاطها و تنظيمها الداري وملكيتها إلى ما يلي:

1- البنوك ذات الفروع:

و التي فيها العمليات المصرفية من خلال فروع في كافة أنحاء البلد و تتبع الدارة المركزية في إدارتها ،حيث يترك للفرع تدريب شؤونه.

لا يرجع المركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل العامة ، التي ينص عليها في لائحة البنك وبصفة خاصة ،فيما يتعلق برسم السياسة و المسائل التجارية و تقديم ائتمان قصير و متوسط الجل ، كما تتعامل في مجال الصرف الأجنبي ؛(السيد متولي عبد القادر،2010)

2- بنوك السلاسل:

نشأت هذه البنوك التجارية و نمو العمال التي تمولها من أجل تقديم خدمات إلى مختلف فئات المجتمع ، و هي تقوم بنشـاطها من خلل فتح سـلسـلة متكاملة من الفروع و هي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها ، لكن يكشف عليها مركز واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السـلسـلة العامة ،كما ينسـق العمال و الوحدات ببعضـها البعض(شـاكر القزويني،2000)

الفصل الثالث

المبحث الاول

المبحث الثاني

المبحث الثالث

المبحث الاول

خطوات تقويه إدارة مخاطر السيولة في البنوك: -

إن إدارة مخاطر السيولة في البنوك أصبحت تتعقد يوما بعد يوم كلما تعقدت ميزانيات البنوك وكبرت أحجامها . وفيما يلي ستة خطوات يمكن لإدارة البنك إتباعها لتقوية عملية إدارة مخاطر السيولة لديها وهي.

1- **تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى البنك لمعرفة قدرة البنك على توفير النقد بسرعة)خلال 30 يوما) بحد أدنى من الخسارة وبتكلفه مقبولة وهذا ما يطلق عليه تعريف السيولة الأساسي .**

2- **تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك ومن المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك وكيف ستؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة . وتعتبر أساليب التنبؤ بمصادر واستخدامات الأموال مفيدة في هذا المجال .**

3- **تطوير نظام إنذار مبكر حيث من الضروري تطوير نظام لإرشادات الإنذار المبكر ومؤشرات المخاطر لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة .**

4- **إجراء اختبارات الظروف الضاغطة لتحديد الاحتياجات التمويلية وسبل توفيرها من خلال تحليل الإيرادات والقيمة المعرضة للمخاطر ويتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة .**

5- **تقدير ردود فعل الإدارة لكل حدث من الأحداث المتوقعة خلال ظروف الأزمات الاقتصادية حيث لا بد من تشكيل فريق لإدارة أزمات السيولة في البنك يكون من مهامها رفع التقارير للجنة إدارة الموجودات والمطلوب ان مجلس الإدارة بخصوص توصياتهم حول سبل إدارة السيولة في ظل ظروف الأزمات الاقتصادية .**

6- توثيق الإجراءات وفحص السيولة بشكل دوري وبعكس ذلك تفقد كافة هذه الإجراءات قيمتها ويعتبر التوثيق وصف كامل لما تفعله الإدارة في مجال مراقبة السيولة وعمليات إدارة السيولة وأسباب استخدام بعض مقاييس ومؤشرات المخاطر

أسباب صعوبة إدارة مخاطر السيولة : -

تعتبر إدارة مخاطر السيولة من المهام الصعبة التي تواجه إدارات البنوك للأسباب متعددة منها عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للخارج لتغطية الالتزامات التي قد تعتمد على أحداث خارجية ليس للبنك سيطرة عليها والصعوبة في التنبؤ بالمستقبل خاصة في ظروف الأزمات الاقتصادية وسرعة تفاقم مشاكل السيولة عند بدء حدث معين في البنك يستدل منه بوجود مشكله سيولة في البنك كما أن هناك نقطة زمنية عادة ما يكون معالجة وضع السيولة بعد هذه النقطة مستحيلا الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس البنك بالإضافة إلى عدم اعتماد مخاطر السيولة على كفاية رأس المال

تطوير سياسة إدارة مخاطر السيولة : -

على البنك تطوير سياسة إدارة مخاطر للسيولة توضح بشكل رئيسي: دور ومسؤوليات مجلس الإدارة في إدارة مخاطر السيولة وإنشاء وحدة في البنك تعنى بإدارة مخاطر السيولة وتحديد مهام وصلاحيات هذه الوحدة وتحديد سقوف مخاطر السيولة وتحديد أدوات وأساليب قياس وتحديد ومراقبة وتخفيض مخاطر السيولة وتحديد سياسة مخاطر السيولة في ظل الأزمات الاقتصادية.

المبحث الثاني

مقدمة عن مصرف بغداد: -

نتناول نبذة تاريخية عن مصرف بغداد وتحليل مؤشرات السيولة المصرفية المتضمنة لثلاثة من المقاييس وهي نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف ، ونسبة السيولة القانونية) في المصارف التجارية (مصرف بغداد) عينة الدراسة للمدة من (2015-2019) . واستخرجت هذه النسب وفق البيانات المالية للمصرف المنشورة في التقارير السنوية المتضمنة قائمة المركز المالي الموحدة (الميزانية العامة) كما في 12/31 من كل سنة وايضاً قائمة الدخل حساب الارباح والخسائر كما في 12/31 من كل سنة ، والكشوفات التابعة للبيانات المالية منها النقود ، والاستثمارات ، والأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة ، والقروض السلف ، والحسابات الجارية والودائع ، ورأس المال، والاحتياطات ، والايرادات المصروفات وتم استخراج وتحليل مؤشرات السيولة طبقا للجداول (4، 5، 6)

أولا : نبذة تاريخية عن مصرف بغداد:

يعد مصرف بغداد بفروعه الـ (36) أحد أهم وأكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق، اذ تأسس المصرف كشركة مساهمة برأسمال اسمي قدره (100) مائة مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش / 4512) بتاريخ (1992/2/18) وهو أول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (12) لسنة (1991) بتأسيسه ، وقد باشر المصرف نشاطه في (1992/9/12) بأعمال الصيرفة المعروفة وفي (1997/10/25) اجرى المصرف تعديل عقد تأسيسه وذلك بممارسة الصيرفة الشاملة وتم هذا التعديل في (1998/9/25) استناداً إلى قرار الهيئة العامة.

استمر المصرف بالتوسع وزيادة رأسماله ابتداء من عام (1997) حيث وصل الى (160) مائة وستون مليون دينار وتوالت هذه الزيادة لغاية عام (2003) حيث بلغ رأسمال المصرف (2,640) مليارين وستمائة واربعين مليون دينار ، وقد وصل في نهاية عام (2008) إلى (70) سبعين

مليار دينار ، وفي عام (2010) بلغ (100) مائة مليار دينار وفي عام (2012) اصـــبح (175) مائة وخمسة وسبعين مليار دينار وعام (2013) وصل الى (250) مائتين وخمسين مليار دينار حيث بقى هذا المبلغ الى عام (2019).

يقوم المصرف بأعمال الصيرفة الشاملة واصدار خطابات الضمان الخارجية وفتح الاعتمادات واستقبال الحوالات الخارجية الواردة بالعملة الاجنبية واصدار الحوالات الى الخارج وفق ضوابط البنك المركزي وتعليمات غسيل الاموال الى جانب العمليات الروتينية الأخرى مثل (فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الثابتة وإعطاء الفروض والسلف) ، وفي عام (2008) ادخل خدمة اصدار بطاقات الصرف الآلي الخدمات الالكترونية) ومنها (خدمة (visa card التي تحتوي على الشريط الممغنط الذي يساعد على قبول البطاقة في الأسواق كما يمكن لحاملها التسوق عبر الانترنت ، خدمة الصراف الآلي (Automated Teller (ATM Machine ، وخدمة بنك اون لاين الانترنت بنك (Internet Bankان تقدم الخدمات المصرفية للزبائن عبر الانترنت ، وكذلك خدمة (Card) والتي بدأ التعامل بها عام (2013) حيث تقوم بصرف الرواتب لموظفي ومتقاعدي الدولة.

ثانيا: - تحليل مؤشرات السيولة المصرفية(Analysis of bank liquidity indicators)

1- نسبة الرصيد النقدي (Monetary Balance Ratio): -

تعبر هذه النســـبة عن العلاقة بين المبالغ التي يحتفظ بها المصـــرف في الصـــندوق ولدى البنك المركزي و ودائع الزبائن واية مطلوبات اخرى مترتبة على المصـــرف، وان ارتفاع هذه النســـبة تؤثر على امكانية المصرف في تحقيق هدف الربحية بسبب العلاقة العكسية بين السيولة النقدية والارباح ، في حين يؤثر انخفاض هذه النسبة على انخفاض الرصيد النقدي في الصندوق او زيادة الالتزامات السائلة . وتحسب وفق المعالة الاتية :

نسبة الرصيد النقدي =الموجودات النقدية \ اجمالي الودائع وما في حكمها

جدول (1) نسبة الرصيد النقدي

السنة	نسبة الرصيد النقدي	معدل التغير %
2015	56	[illegible]
2016	50	-10.71
2017	40	-20
2018	66	65
2019	76	15.15
معدل النمو السنوي المركب %	3.47	

المصدر: من عمل الباحثة استنادا على التقارير السنوية لمصرف بغداد للمدة (2015-2019)

يبين جدول (1) وجود تباين في هذه النسبة ما بين الارتفاع والانخفاض من عام الى اخر وبلغت هذه النسبة (56%) في عام 2015 ثم انخفضت في عام 2016 الى (50%) ويرجع سبب هذا الانخفاض الى انخفاض النقود في حزينة المصرف من (870.879) مليون دينار الى (541.806) مليون دينار اي بمعدل تغير (36.41-) في عام 2017 والتي تمثل اقل نسبة مستخرجة ضمن مدة البحث حيث بلغ النقد في الخزينة (500,901) مليون دينار ، وفي عامي 2018 ، 2019 ارتفعت النسبة الى (66%) و (76%) على التوالي ، وتمثل النسبة الاخيرة اعلى مستوى خلال مدة البحث وذلك لأن مبالغ الموجودات كانت عالية مقارنة بالودائع ، حيث كان الفرق بينهما هو (219,757) مليون دينار وهو اقل فرق بينهما مقارنة بالفروق في السنوات السابقة.

تأسيساً على ما تقدم نجد أن نسبة الرصيد النقدي قد تذبذبت خلال مدة البحث اذ تراوحت ما بين (76) كحد اعلى في عام 2019 و (40%) كحد ادنى في عام 2017 وسبب تذبذبها هذا يرجع الى عدم استقرار النشاط الاقتصادي وتأثير ذلك الأمر على عمليات السحب والايداع والاقتراض . وبلغ معدل النمو السنوي المركب(٤) نسبة معنويه احصائية مقدارها (6.29)بسبب التطور الحاصل في الزيادة في النسبة المذكورة .[1]

[1]-(المزيد من التفاصيل انظر : د. حسين ديكان درويش ، " ملامح وافاق التنمية الاقتصادية في الهند " ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد (4) ، العدد (15) ، جامعة كربلاء ، 2007 ، ص 133.)

تم قياس معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة الآتية:

$$CAGR = [\ (\frac{y_1}{y_0})^{1\backslash n} - 1\ ] \times 100$$

حيث إن
YO: عدد السنوات: وتم اعتماد سنة 2015 كسنة اساس
Y_1: السنة الاخيرة
n: عدد السنوات

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الاحتياطي القانوني في العراق التي تكون الرصيد لدى البنك المركزي قد تميزت بالثبات النسبي ،ففي نيسان 2010 تم اعتماد نسبه (15%) على كافة الودائع سواء كانت حكومية ام قطاعاً خاصـــاً موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي و (5%) يحتفظ بها لدى خزائن المصرف اعتباراً من أيلول 2010 ، واستمرت هذه النسبة الى عام 2016 فقد تقرر اطلاق نسبة (5%) من نسبة الاحتياطي البالغة (15%) للمصارف التي تواجه مشاكل السيولة لغرض مواجهة سحوبات زبائنها ، أو لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لا تواجه مشاكل السيولة ، وسبب هذا الانخفاض يرجع إلى السماح للمصارف الاستثمارية بما لا يزيد عن (50%) من نسبة (15%) من الاحتياطي القانوني في شراء حوالات خزينة جمهورية العراق لتمويل العجز الحاصل في موازنة الدولة ، وفي عام 2017 عدلت هذه النسب حيث اصبحت على الودائع الجارية بنسبة (15%) وعلى ودائع التوفير بنسبة (10%) بموجب قرار مجلس الادارة المرقم 6 في 24/1/2017 ، وتم الاستمرار ايضاً بإطلاق نسبة (5%) من النسبة ، وفي عام 2018 استمر العمل بالنسب نفسها للعام 2017 في حين تم ايقاف السماح للمصارف المجازة كافة باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من الـ (15%) من الاحتياطي في شراء حوالات الخزينة ، وذلك لإنتفاء الحاجة وتغير الظروف الاقتصادية للبلد وذلك بالاعمام ذي العدد (58816) والمؤرخ في 11/2/2018 ، كما استمر البنك المركزي على النسب ذاتها في عام 2019 (1).(لبنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي ،للسنوات (2015_2019))

2- نسبة التوظيف: -

تشير هذه النسبة الى مدى استعمال المصرف للودائع لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والسلف ، وان ارتفاع هذه النسبة تدل على زيادة القروض والسلف الممنوحة من قبل المصرف من اجمالي الودائع التي يمتلكها وهذا الامر يعزز من امكانية المصرف على تحقيق هدف الربحية ، إلا ان الافراط في منح القروض والسلف سيؤثر سلباً على سيولة المصرف ومن ثم في قدرته على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع ، اما انخفاضها سيؤثر على انخفاض القروض والسلف مقارنة بحجم الودائع او زيادة كل منها في آن واحد إلا ان الزيادة الحاصلة في الودائع اكبر من الزيادة الحاصلة في القروض والسلف ، وتحسب وفق المعادلة:

نسبة التوظيف = اجمالي القروض والسلف \ اجمالي الودائع وما في حكمها

جدول (2) نسبة التوظيف %

السنة	نسبة التوظيف	معدل التغير%
2015	15	36.36
2016	17	13.33
2017	11	-35.29
2018	17	54.54
2019	16	-5.88
معدل النمو السنوي %	1.29	

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى التقاريرالسنوية لمصرف بغداد للمدة (2015-2019)

هذه النسبة (17%) وهي اعلى مستوى لها خلال مدة البحث وهي النسبة في العامين 2016 ، 2018 ، وسبب هذا الارتفاع هو ارتفاع مبلغ اجمالي القروض والسلف الممنوحة للزبائن مقارنة بمبلغ اجمالي الودائع وما في حكمها لدى المصرف ،في عام 2015 فقد كانت النسبة (15%) بسبب منح القروض والسلف بمقدار (235,718) مليون دينار وهو اعلى مبلغ وصل اليه المصرف في المنح وانخفاض اجمالي الودائع وما في حكمها عن ما كانت عليه في العام السابق ، واستمر الارتفاع والانخفاض الى أن بلغت (11%) في عام 2017 وان انخفاض هذه النسبة بسبب انخفاض مبلغ اجمالي المنح للقروض والسلف مقارنة بزيادة مبالغ اجمالي الودائع وما في

حكمها ووصلت النسبة في العام الاخير الى (16) وذلك لانخفاض اجمالي الودائع وما في حكمها بمعدل تغير (1.13%) وهو اقل من انخفاض اجمالي القروض والسلف بمعدل تغير . (-7.62%)

تأسيساً على ما تقدم نجد ان نسبة التوظيف قد تذبذبت خلال مدة البحث اذ تراوحت ما بين (17) كحد اعلى في الاعوام ، 2016 ، 2018, وفي 2017 بنسبه (11%) كحد ادنى وبلغ معدل النمو السنوي المركب إحصائياً نسبه مقدارها (1.29) بسبب التذبذب بين الارتفاع والانخفاض للنسب المذكورة.

نسبة السيولة القانونية: (Legal liquidity Ratio)

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ السائلة التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه ولدى البنك المركزي مضافاً اليها الانواع المختلفة من الاستثمارات الاكثر سيولة الى اجمالي الودائع وما في حكمها من الالتزامات الأخرى المترتبة على المصرف بحكم طبيعة عمله ، وان ارتفاع هذه النسبة تعد ضمانة لحقوق المودعين وابتعاد المصرف عن أي احتمال ظاهرة العسر المالي ، اما انخفاضها قد يعرض المصرف التجاري الى التساؤل من البنك المركزي والى احتمال فقدان ثقة المودعين به وسحب ودائعهم ومن ثم تعرضه للعسر المالي ، وتحسب وفق المعادلة الاتية:

نسبة الرصيد النقدي = الموجودات النقدية / اجمالي الودائع وما في حكمها

جدول (3) يبين نسبة السيولة القانونية %

السنة	نسبة السيولة القانونية	معدل التغير%
2015	73	0..
2016	60	17.80-
2017	48	20-
2018	77	60.41
2019	87	12.98
معدل النمو السنوي المركب%	3.57	

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى التقارير السنوية لمصرف بغداد للمدة (2015- 2019)

في عام 2015 لم تتغير النسبة واستقرت على (73%) وذلك لانخفاض كل من اجمالي الموجودات النقدية وشبة النقدية وإجمالي الودائع وما في حكمها بمعدل تغير متقارب وهو (21.95%) لاجمالي الموجودات النقدية وشبة النقدية ، -22.51%) لاجمالي الودائع وما في حكمها، واستمر الارتفاع والانخفاض في النسبة الى ان بلغت (60%) في عام 2016 وانخفضت انخفاضاً كبيراً في عام 2017 ووصلت الى (48%) وهي أدنى مستوى تصل اليه خلال مدة البحث ، اذ انخفضت الموجودات النقدية وشبة النقدية الى (611.078) مليون دينار في حين كانت اجمالي الودائع وما في حكمها مرتفعة الى (1,266,909) مليون دينار ، حيث كان الفرق بينهما (655,831) مليون دينار وهو اعلى فرق بينهما ، ثم ارتفعت النسبة الى (77%) في عام 2018 بسبب زيادة اجمالي الموجودات النقدية وشبة النقدية وانخفاض اجمالي الودائع وما في حكمها، حيث كان معدل التغير في اجمالي الموجودات النقدية وشبة النقدية (17.90%) اما معدل التغير في اجمالي الودائع وما في حكمها (26.30%) ، وفي عام 2019 بلغت النسبة الى (87) وهي تمثل اعلى مستوى خلال مدة البحث وان الفرق بين اجمالي الموجودات النقدية وشبة النقدية واجمالي الودائع وما في حكمها هو ادنى مبلغ وصل اليه (113,152) مليون دينار بسبب زيادة مبلغ اجمالي الموجودات النقدية وشبة النقدية وانخفاض مبلغ اجمالي الودائع وما في حكمها.

تأسيساً على ما تقدم نجد أن نسبة السيولة القانونية قد تذبذبت خلال مدة البحث اذ تراوحت ما بين (87) كحد اعلى في عام 2019 و (48) كحد ادنى في عام 2017 ، والسبب في ارتفاع النسبة

الى اعلى مستوى هو انخفاض الودائع الاجنبية وما يعادلها بالعملة العراقية الى ادنى مبلغ وكذلك انخفاض الحسابات الدائنة الأخرى اذ بلغ (95,200) مليون دينار و 26,750) مليون دينار على التوالي مما ادى الى انخفاض الودائع وبالتالي اصبح الفرق بين اجمالي الموجودات النقدية وشبة النقدية واجمالي الودائع وما في حكمها هو اقل مبلغ ، اما سبب انخفاض النسبة الى ادنى مستوى هو ارتفاع مبلغ الحسابات الجارية وكذلك ارتفاع ودائع التوفير وذلك لزيادة الوعي المصرفي وزيادة ثقة المتعاملين مع المصرف والتي ادت الى زيادة اجمالي الودائع وما في حكمها وانخفاض اجمالي الموجودات النقدية وشبة النقدية الى اقل مبلغ وصل اليه خلال مدة البحث . وبلغ معدل النمو السنوي المركب نسبة معنوية احصائية مقدارها (2.80%) للدلالة على اتجا هذه النسبة نحو الزيادة في السنوات الاخيرة.

جدول (4) بيانات مصرف بغداد للمدة (2015- 2019) لاستخراج نسب السيولة %

السنة	الموجودات النقدية		المجموع	الموجودات شبه النقدية		المجموع	اجمالي القروض والسلف	الودائع وما في حكمها					المجموع
	النقود في خزينة المصرف	الرصيد لدى البنك المركزي		الاستثمارات	الأوراق التجارية المخصومة			الحسابات الجارية	ودائع التوفير	الودائع الثابتة	الودائع الأجنبية وما يعادلها بالعملة العراقية	الحسابات الدائنة الاخرى	
2015	870,879	285	871,164	258,837	2,205	261,042	235,718	487,100	308,900	50,100	308,900	377,446	1,532,446
2016	541,805	12,105	553,911	103,264	1,912	105,176	195,066	443,849	287,916	29,103	215,390	112,286	1,088,544
2017	500,901	12,442	513,343	93,864	3,871	97,735	145,602	662,980	302,308	20,632	185,768	95,221	1,266,909
2018	612,061	12,681	624,742	91,059	4,666	95,725	161,954	446,878	309,295	25,999	119,000	32,507	933,679
2019	690,513	12,853	703,366	102,423	4,182	106,605	149,602	470,320	299,456	31,397	95,200	26,750	923,123

المصدر : من عمل الباحثة استنادا الى التقارير السنوية لمصرف بغداد

جدول (5) معدلات التغير لاجمالي البيانات لسنة (2015-2019) (مليون دينار)

السنة	اجمالي الموجودات النقدية	معدل التغير %	اجمالي الموجودات النقدية وشبه النقدية	معدل التغير%	اجمالي القروض والسلف	معدل التغير %	اجمالي الودائع وما في حكمها	معدل التغير %
2015	871,164	---	1,132,206	---	235,718	---	1,532,446	---
2016	553,911	-36,41	659,087	-41,78	195,066	-17,24	1,088,544	-28,96
2017	513,343	-7,32	611,078	-7,28	145,602	-25,35	1,266,909	16,38
2018	624,742	21,70	720,467	17,90	161,954	11,23	933,679	-26,30
2019	703,366	12.58	809,971	12,42	149,602	-7,62	923,123	-1,13

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى التقارير السنوية لمصرف بغداد لسنة (2015-2019)

جدول (6) الفرق بين الهيكل المكون لنسب السيولة للمدة (2015-2019) (مليون دينار)

السنة	اجمالي الموجودات النقدية	اجمالي الودائع وما في حكمها	الفرق	اجمالي الموجودات النقدية وشبه النقدية	اجمالي الودائع وما في حكمها	اجمالي القروض والسلف	الفرق
2015	871,164	1,532,446	661,282	1,132,206	1,532,446	235,718	1,296,728
2016	553,911	1,088,544	534,633	659,087	1,088,544	195,066	893,478
2017	513,343	1,266,909	753,566	611,078	1,266,909	145,602	1,121,307
2018	624,742	933,679	308,937	720,467	933,679	161,954	771,725
2019	703,366	923,123	219,757	809,971	923,123	149,602	773,521

اجمالي الودائع وما في حكمها	الفرق
1,532,446	400,240
1,088,544	429,457
1,266,909	655,831
933,678	213,212
923,123	113,152

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى جدول (4) للمدة (2015-2019)

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية(Analysis of bank liquidity risk indicators)

تمهيد:

يتناول هذا المبحث تحليل مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية المتضمنة ثلاثة مقاييس وهي : نسبة مخاطر السيولة (الموجودات النقدية | اجمالي الموجودات)، ونسبة مخاطر السيولة (اجمالي الموجودات النقدية والاستثمارات | اجمالي الموجودات) ، ونسبة مخاطر السيولة (اجمالي القروض والسلف | اجمالي الموجودات)في مصرف بغداد للمدة (2015-2019) وتم استخراج وتحليل مؤشرات مخاطر السيولة طبقاً للجداول (10،11،12)

أولاً : الموجودات النقدية على اجمالي الموجودات (Cash Assets on Total Assets)

يعد هذا المؤشر واحداً من المعايير المستخدمة لقياس مخاطر السيولة والمصرفية حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض المخاطر على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة الارصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة ، والعكس صحيح ويحسب وفق المعادلة التالية:

الموجودات النقدية على اجمالي الموجودات =الموجودات النقدية \ اجمالي الموجودات

جدول (7) الموجودات النقدية على اجمالي الموجودات%

السنة	الموجودات النقدية على اجمالي الموجودات	معدل التغير%
2015	56	3.70
2016	46	-17.85
2017	47	2.17
2018	56	19.14
2019	62	10.71
معدل النمو%	2.05	

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى التقارير السنوية لمصرف بغداد لسنة (2015-2019)

يبين جدول (7) وجود تباين في هذه النسبة ما بين الارتفاع والانخفاض من عام إلى آخراذ بلغت هذه النسبة (56%) في عام 2015 ثم انخفضت الى(46%) في عام 2016 بسبب انخفاض الموجودات النقدية وبالرغم من انخفاض اجمالي الموجودات ايضاً إلا أن معدل التغير للموجودات النقدية كان (36.41-%) وهو أكبر من معدل التغير في اجمالي الموجودات (22.53-%) ،ثم ارتفع الهيكل المكون للنسبة في عامي 2015 ، 2016 ليصل (678,372) و (646,513) مليون دينار على التوالي ، ثم ارتفعت النسبة للاعوام الثلاث الاخيرة 2017 ، 2018، 2019 واصبحت (47%) و (56%) و (62%) على التوالي ، ففي عام 2017 وبالرغم من انخفاض الموجودات النقدية بمعدل تغير بلغ (7.32-%) إلا أن انخفاض اجمالي الموجودات بمعدل تغير كان اكبر يساوي (9.18-%) ، اما في عامي 2018 ، 2019 فقد ازدادت الموجودات النقدية وانخفضت اجمالي الموجودات عما كانت عليها في عام 2016 حيث بلغت الى (1,132,744) مليون دينار في عام 2019 ، وان الفرق بين الهيكل المكون للنسبة قد انخفض من (576,809) مليون دينار (429,378) في عام 2017 ليصبح (488,796) مليون دينار في عام 2018 ووصل الى مليون دينار في عام 2019.

تأسيساً على ما تقدم نجد أن الموجودات النقدية على اجمالي الموجودات قد تذبذبت خلال مدة البحث اذ تراوحت ما بين (62%) كحد أعلى في عام 2019 و (46) كحد ادنى في عام 2016، وذلك بسبب اختلاف نمو النقود في خزينة المصرف والموجودات المتداولة بصورة ملحوظة خلال مدة البحث أي انهما المكونان المؤثران في النسبة . وبلغ معدل النمو السنوي المركب نسبة معنوية احصائية مقدارها(2,05%) وذلك بسبب التطورالحاصل بالزيادة في النسبة المذكورة

ثانيا : -الموجودات النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات:

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة ارصدة الموجودات النقدية والاستثمارات المالية التي يواجه المصرف بها التزاماته المختلفة وتحسب وفق المعادلة التالية:

الموجودات النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات - الموجودات النقدية + الاستثمارات \ اجمالي الموجودات

جدول (8) الموجودات النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات %

السنة	الموجودات النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات	معدل التغير%
2015	72	-8.86
2016	54	-25
2017	55	1.85
2018	64	16.36
2019	71	10.93
معدل النمو%	-27	

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى التقارير السنوية لمصرف بغداد لسنة(2015-2019)

يبين جدول (8) وجود تباين في هذه النسبة ما بين الارتفاع والانخفاض من عام إلى آخر انخفضت النسبة بالتدريج من عام 2015 الى عام 2016 لتصبح ، (72) ، (54) على التوالي وتمثل النسبة الاخيرة ادنى مستوى وصلت اليه خلال مدة البحث وان هذا الانخفاض بسبب انخفاض الموجودات النقدية من (871,164) مليون دينار في عام 2015 الى (553,911) مليون دينار في عام 2016 ، وكذلك انخفاض الاستثمارات من (258,837) مليون دينار في عام 2017.

توصلت إلى تحليل شامل ومخاطرها والعائد المصرف بغداد لمدة (2010-2019) إلى (103.204) مليون دينـار في عـام 2016 ، وإن معدل التغير الاجمـالي الموجود بـالفعل في عـام (89،21-2015)، (41.84-%) في عام 2016 ورغم ذلك من انخفاض اجمالي الموجود إلا إن معدل التغير الاجمالي الموجود كان أقل من اجمالي الموجودات والاســـتثمار ، اذ ان معدل التغير في جمالي الموجودات كان (15.21-%) في عام 2015 و (-22.53%) في عام 2016، وكان الفرق بين المكون للنســـبة في عام 2016 وهو أكبر فرق خلال مدة البحث عن مقداره كان (543,249) مليون دينار لتصـحيح نسـبة التناسـب في الحد الأدنى من المسـتوى ، ثم حدثت نسـبة للاعوام 2017، 2018، 2019 واصـــبحت (55%) و (64%) و (71%) على التوالي، ففي عام 2017 ورغم ذلـك من احتفظـت الموجودات الجيـدة ولم تعـد كـذلـك جمـالي الموجودات الا أن اختفـت الموجودة جزئيـات لســـببـات تغيرت تمـامـا (-7.60%) كـان أقل من تغير اجمـالي الموجودات المتنوعة (%-9.18)، ولكن في عام 2018، 2019 بنســبة عالية كان بســبب نقص الموجودات بشــكل جيد ولاكثر من اجمالي الموجودات بشــكل ملحوظ وبمعدل تغير للموجودات النقدية للفوائد (17.88%) في عام 2018 و (12.57%) في عام 2019 ولكن المعدل . 2019 التطور لاجمالي الموجودات (2.14%) في عام 2018 و (1.72%) في عام المصـرف 2019 فرضـاً على ما تقدم وجدت ان الموجودات نقداًات على اجمالي الموجودات قد تهوت خلال مدة البحث اذ تم التعرفت ما بين(72%) بنجاح اعلى في2015 و البرمجة ادنى في عام (45%) 2016، وذلك بسبب التضخم القصير والانكماش الذي شهدها الاقتصاد العراقي الذي حدث مباشرة في الاختلافات الموجودة في السـيولة النقدية لديها بالإضـافة إلى ذلك ممارسـة المصـرف بتوظيف الأموال في الاسـتثمارات المالية وتوظيف الاستثمارات بشكل جيد سواء في الائتمان النقدي الذي اكثر تسهيلات سحب على المكشــوف وخصــم الحوالات والكمبيالات وابتياعها وهي مختصــر ام فى الاســتثمارات وكثيرها استثمارات حكومية التخفيف باختصـار وسبب ذلك يعود للظروف الاقتصـادية غير المستقرة التي بدأت المصــرف الى الدخول في مجالات الاســتثمارية الاجل . بلغ معدل النمو حتى المركب نسـبة غير معنوية احصائياً مقدارها (27-%) للدلالة على نسبة التخصيص

ثالثا: - اجمالي القروض والسلف على اجمالي الموجودات: -

يشـير ارتفاع هذا المؤشـر الى ارتفاع المخاطر الائتمانية للمصـرف اعتبارا ان ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصـرف مواجهتها في حالة عدم سـدادها من قبل المقترضـين في مواعيدها المحددة ويحسب وفق المعادلة التالية:

اجمالي القروض والسلف على اجمالي الموجودات= اجمالي القروض والسلف \ اجمالي الموجودات

جدول (9) اجمالي القروض والسلف على اجمالي الموجودات%

السنة	اجمالي القروض والسلف على اجمالي الموجودات	معدل التغير%
2015	15	25 ..
2016	16	6.66
2017	13	-18.75
2018	14	7.69
2019	13	-7.14
معدل النمو%	-3.20	

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى التقارير السنوية لمصرف بغداد لسنة (2015- 2019)

يبين جدول (9) وجود تباين في هذه النسـبة ما بين الارتفاع والانخفاض من عام الى اخر ، اذ بلغت هذه النسـبه (15%) في سـنه 2015 ،حيث بلغت مبالغ القروض والسـلف (235,718) مليون دينار على اي بمعدل تغير بلغ (3.97%) و كانت نسـبه اجمالي الموجودات بلغت (-15.21%) ، وفي عام 2016 وصلت النسبة الى (16%) وفي هذا العام انخفضت مبالغ القروض والسـلف عن العام السـابق 2015 بمعدل تغير هو (-17.24%) وانخفضـت مبالغ اجمالي الموجودات بمعدل تغير كان (-22.53) اي ان معدل تغير التسـهيلات اقل من معدل تغير اجمالي الموجودات والذي ادى الى ارتفاع النسـبة عن العام السـابق ، واسـتمر امر الارتفاع والانخفاض ففي عام 2017 اصبحت النسبة (13%) بسبب انخفاض اجمالي القروض والسلف وكذلك اجمالي الموجودات إلا ان معدل تغير اجمالي القروض والسـلف (-25.35%) كان اكبر من معدل تغير اجمالي الموجودات البالغ (-9.18%) ، ثم ارتفعت النسبة في عام 2018 الى (14%) وعادت في

عام 2019 الى ما كانت علية في عام 2017 (13%) وان هذا الارتفاع والانخفاض نتيجة ارتفاع وانخفاض مبالغ اجمالي القروض والسلف من (145,602) مليون دينار في عام 2017 الى (161,954) مليون دينار في عام 2018 و (149,602) مليون دينار في عام 2019 اي بمعدلات تغير هي (11.23%) في عام 2018 و (-7.62%) في عام 2019 ، وان الزيادة اجمالي الموجودات كانت بمعدل تغير بلغ (2.14%) في عام 2018 و (1.72%) في عام 2019 وهي معدلات اقل من معدلات تغير اجمالي القروض والسلف.

تأسيساً على ما تقدم نجد ان اجمالي القروض والسلف على اجمالي الموجودات قد تذبذبت خلال مدة البحث اذ تراوحت ما بين (16) كحد اعلى في عام 2016 و (13%) كحد ادنى في عام 2017 و 2019 ، والسبب في ذلك يرجع الى تحقيق الاصلاحات الاقتصادية لتقليص أو زيادة عرض النقد من خلال ايقاف المنح الجديد للتسهيلات الائتمانية أو زيادته لمواجهة التضخم أو الانكماش واتباع سياسة متكاملة لمعالجة الاوضاع الاقتصادية السائدة . وبلغ معدل النمو السنوي المركب نسبة غير معنوية احصائياً مقدارها (-2,82%) للدلالة على تذبذب النسبة نحو الانخفاض

جدول (10) بيانات مصرف بغداد للمدة (2015-2019)لاستخراج نسب مخاطر السيولة (مليون دينار)

السنة	الموجودات النقدية		المجموع	اجمالي الموجودات		المجموع	الاستثمارات	اجمالي القروض والسلف
	النقود في خزينة المصرف	الرصيد لدى البنك المركزي		الموجودات المتداولة	الموجودات الثابتة			
2015	870,879	285	871,164	1,493,192	56,344	1,549,536	258,837	235,718
2016	541,806	12,105	553,911	1,042,904	157,520	1,200,424	103,264	195,066
2017	500,901	12,442	513,343	939,879	150,273	1,090,152	93,864	145,602
2018	612,061	12,681	624,742	982,930	130,608	1,113,538	91,059	161,954
2019	690,513	12,853	703,366	983,730	149,014	1,132,744	102,423	149,602

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى التقارير السنوية لمصرف بغداد للمدة (2015-2019)

جدول (11) معدلات التغير لاجمالي البيانات لسنة (2015-2019) (مليون دينار)

السنة	اجمالي الموجودات النقدية	معدل التغير %	اجمالي الموجودات	معدل التغير%	اجمالي القروض والسلف	معدل التغير %	اجمالي الموجودات النقدية والاستثمارات	معدل التغير %
2015	871,164	---	1,549,536	---	235,718	---	1,130,001	---
2016	553,911	-36,41	1,200,424	-22,53	195,066	-17,24	657,175	-41,84
2017	513,343	-7,32	1,090,152	-9,18	145,602	-25,35	607,207	-7,60
2018	624,742	21,70	1,113,538	2,14	161,954	11,23	715,801	17,88
2019	703,366	12.58	1,132,744	1,72	149,602	-7,62	805,789	12,57

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى التقارير السنوية لمصرف بغداد لسنة (2015-2019)

جدول (12) الفرق بين الهيكل المكون لنسب السيولة للمدة (2015-2019) (مليون دينار)

السنة	اجمالي الموجودات النقدية	اجمالي الموجودات	الفرق	الموجودات النقدية والاستثمارات	اجمالي الموجودات	الفرق	اجمالي القروض والسلف	اجمالي الموجودات	الفرق
2015	871,164	1,549,536	678,372	1,130,001	1,559,536	419,535	235,718	1,559,536	1.313.818
2016	553,911	1,200,424	646,513	657,175	1,200,424	543,249	195,066	1,200,424	1,005,358
2017	513,343	1,090,152	576,809	607,207	1,090,152	482,945	145,602	1,090,152	944,550
2018	624,742	1,113,538	488,796	715,801	1,113,538	397,737	161,954	1,113,538	951,584
2019	703,366	1,132,744	429,378	805,789	1,132,744	326,955	149,602	1,132,744	983,142

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى جدول (4) للمدة (2015-2019)

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات:

خصص هذا المبحث لعرض لبرز الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها في ظل الاطار التطبيقي والتحليلي للدراسة وفي ضوء نتائج عملية تحليل البيانات والمعلومات التي تمت وفق الاساليب المالية والمؤشرات التي تم اعتمادها .اذ تناول المبحث مايلي :

أولاً: الإستنتاجات:

يمكن عرض أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الجانب التطبيقي والتحليلي للدراسة للمصارف عينة الدراسة كما يأتي:

1- بلغت مؤشرات السيوله على لنحوو الآتي ، بلغت نسبه الرصيد النقدي مابين (76%) كحد اعلى في عام 2019 و (40%) كحد ادنى في عام 2017 ، وبلغت نسبه التوظيف مابين (17%) كحد اعلى في الأعوام 2016 2018 وكحد ادنى في عام 2017 (11%)، وبلغت النسبه الاخيره نسبه السيوله القانونيه (87%) كحد اعلى في عام 2019 و (48%) كحد ادنى في عام 2017.
2- بلغت مؤشرات مخاطر السيولة على النحو الآتي : بلغت نسبة الموجودات النقدية على اجمالي الموجودات) ما بين (62%) كحد اعلى في عام ، 2019 و (46%) كحد ادنى في عام 2016 ، بلغت نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات مابين (72%) في عام كحد ادنى2016 و (54%) كحد اعلى في عام 2015 ، وبلغت النسبة الاخيرة نسبة اجمالي القروض والسلف على اجمالي الموجودات ما بي(16%) كحد اعلى في عام 2016 و (13%) كحد ادنى في عامي 2017، 2019
3- أوضحت النتائج أنّ نسبة التوظيف كلما انخفضت في المصارف التجارية اعطت صورة لانخفاض مستويات المخاطرة في تلك المصارف وهذا ما ظهر في المصارف التي حققت معدلات من نسبة التوظيف ادنى من المعدل المعياري لهذه النسبة وعلى العكس من ذلك في المعدلات الاعلى من المعدل المعياري والمتحققة في مصارف اخرى .

4- عبر النتائج في الجانب التحليلي يمكن القول ان المعدلات المرتفعة لمؤشرات السيولة تعطي صوره واضحه لتدني مستويات المخاطرة في المصارف التجارية .

5- اثبتت الدراسة صحة الفرضية المعتمدة فيها والتي تنص على (ان المؤشرات المعتمدة في تحليل السيولة المصرفية لها القدرة على تفسير اتجاهات ومستويات المخاطرة وتحليليها في المصارف التجارية).

ثانياً: التوصيات:

استنادا الى ابرز النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل اليها في الجانب التطبيقي للدراسة يتم هنا عرض ابرز التوصيات والمقترحات والتي يمكن ان تساعد المصارف عينة الدراسة على تبني مؤشرات تحليل السيولة المصرفية في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة التي يمكن ان تتعرض لها المصارف بغية النهوض بالواقع المصرفي في البلد ومواكبة التطورات الحديثة على الساحة العالمية في مجال العمل المصرفي وفي ظل البيئة التنافسية المحتدمة داخل هذا القطاع ،اذ توصي الدراسة بالتوصيات الاتية :

1- **ضرورة اعتماد مؤشرات السيولة في الحكم على المخاطرة وتحليلها من قبل المصارف التجارية لما لها من اهمية في تحيد درجات ومستويات الامان لتجنب المخاطرة .**

2- **ضرورة الاهتمام من قبل المصارف بتحليل السيولة والمخاطرة معا لما لهذا التحليل من دور في غاية الاهمية لتحقيق الموائمة والتوافق بين اهداف المصارف التجارية والمتمثلة بالربحية والسيولة والامان ولتجنب الوقوع في مشكلة الإدارة المصرفية .**

3- **على المصارف الاهتمام بشكل خاص بمؤشر نسبة التوظيف كونها تعطي صورة متكاملة عن السيولة والمخاطرة والربحية وترسم صورة عن توجهات التوظيف في المصرف ووضعها تحت رؤى اصحاب المصالح في المصارف .**

4- **من الضروري على المصارف توظيف مؤشرات السيولة عند دراسة جميع مجالات الاستثمار المتوفرة لديها لتقليل المخاطرة التي يمكن ان تتولد عن تلك الاستثمارات ، خاصة غير النظامية من خلال تنويع محفظة الاستثمار، لزيادة الأرباح وضمان مستويات مقبولة من السيولة في ظل مستويات مخاطرة تحقق الاهداف المصرفية .**

5- **ضرورة إدراك إدارات المصارف إلى ان الاهتمام بتحليل السيولة والمخاطرة معا من خلال المؤشرات التي اعتمدتها الدراسة يمكن ان يساهم في زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على سيولة بنسبة معينة في المصرف، وكذلك**

المحافظة على بعض الإستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة تتولد عنها مخاطرة توثر في عمل المصارف وقوة مركزها المالي .

6- ضرورة اعتماد المصارف على القيام بدراسات تحليله شاملة تضم كل المتغيرات البيئية التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات الدولية التي تحيط بها.

7- على المصارف التجارية العاملة في العراق تبني مخرجات البحث العلمي في مجال العلوم الادارية وخصوصا المالية منها والمصرفية لما لها من اهمية في تقديم حلول مثلى للكثير من المشاكل التي يمكن ان تعترض طريق المصارف في تحقيق اهدافها الإستراتيجية .

المصادر: -

1- الآية الكريمة ،سورة يوسف ،اية 76.

2- جمعة ، الســـعيد فرحات . (الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة) ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 2000 .

3- الجميل، ســـرمد كوكب(التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات)،ط1،الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان ، 2011).

4- الحســـيني ، فلاح حســـن عداي ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله ،(ادراة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر) ، عمان ، 2000 .

5- الشماع ,خليل محمد حسن ، (إدارة المصارف)، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995.

6- أبو حمد ، رضا صاحب ، (إدارة المصارف، مدخل تحليلي)، الأردن، 2002.

7- سعيد ،عبد السلام لفته ،(ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي)بغداد ،2013.

8- ســـعيد، عبد الســـلام لفته ،(المخاطرة الائتمانية واثرها في ســـياســـات الاقراض) ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996.

9- الشمري ،صادق راشد ،(ادارة المصارف) بغداد ،2012 .

10- الصائغ ، محمد جبار ، ابو حمد ، رضا صاحب (دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصـــارف التجارية الاردنية) المجلة العراقية للعلوم الادارية ،كلية الادارة والاقتصـــاد- جامعة كربلاء ، 2006 .

11- عبد الحميد ، عبد المطلب ، (البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها)، الإسكندرية ، 2002.

12- عقل ، مفلح ، (وجهات نظر مصرفية)، ، عمان، 2006.

13- العلاق : د. بشير عباس (ادارة المصارف)، نشر جامعة التحدي، 2001.

14- هندي ، منير ابراهيم(ادارة البنوك التجارية) ، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ، 2000.

15- أحمد شابان محمد علي ، انعكاسات المتغييرات المعاصرة على القطاع المصرفي في دور البنوك المركزية الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2007 م

16- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك ،المنصورة المكتبة العصرية للنشر و التوزيع،2007

17- اسماعيل محمد هاشم،النقود و البنوك ،الإسكندرية: المكتب الاربي الحديث للنشر ،2005

18- أكبر عمر محي الدين الجباري ، التمويل الدولي ، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك ،2009

19- الجيلالي حجلة ، الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04 ، جامعة شلف ، الجزائر ، بدون سنة

20- خالد أمين بن عبد ربه ، العمليات المصرفية– طرق المحاسبة الحديثة ، دار وائل للنشر ، عمان ،2000

21- خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، الطرق المصرفية الحديثة ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان ط 2 ، 2000 م

22- خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ،الطرق المحاسبية الحديثة ،عمان ،دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة ،2004

23- رشاد العصار ،رياض حلبي ، النقود و البنوك ،عمان ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ،2000

24- رعد حسن الصرف ، عمولة جودة الخدمة المصرفية ، عيمان ، دار التواصل العربي للطباعة و النشر و التوزيع ،2007

25- زياد رمضان ،إدارة العمليات المصرفية ،عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع ،الطبعة السادسة،1997

26- زينب حسين عوض الله ،اقتصاديات النقود المالية ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر،2000

27- سمير محمد عبد الازيز ،اقتصاديات و إدارة النقود و البنوك في إطار عالمية القرن الحادي و العشرين ،الإسكندرية ،المكتب الاربي الحديث،2011

28- السيد متولي عبد القادر ،اقتصاديات النقود و البنوك ،عمان، دار الفكر للنشر و التوزيع ، 2010

29- شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000م

30- صبحي تادريس قريصة ، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، 1999 م

31- صلح الدين حسن السيسي ،التسهيلات الصرفية للمؤسسات و الافراد ،بدون مكان نشر ،دار الوسام للطباعة و النشر ،1998

32- ضياء مجيد ،اقتصاديات النقود و البنوك ،الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،الطبعة الثانية، 2008